



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المعارف  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## الإدارة المالية

الكورس الأول / المرحلة الثانية

م.م سعيد خالد سلمان الفهداوي

العام الدراسي 2024-2025

## الفصل الأول

طبيعة الإدارة المالية ومفاهيمها الأساسية

أولاً: تعريف الإدارة المالية:

إذا فالإدارة المالية هي تلك الوظيفة المالية من وظائف المنشأة التي تهتم بتنظيم حركة الاموال (تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية) اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد، حتى لا يتعرض المشروع الى عسر مالي أي عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات المستحقة.

هي إحدى وظائف المنشأة التي تهتم بتنظيم مجرى الأموال فيها وتخطيطه والرقابة عليه وتكوين وتنمية المديرين الماليين والتحفيز المالي للإفراد العاملين فيها.

ومن خلال استعراض المفاهيم المختلفة يتضح لنا ان الادارة المالية لا تقوم فقد في وظيفة التمويل ولكنها اشتملت ايضا على الاستثمار سواء كان هذا الاستثمار في اصول ثابتة او اصول متداولة كما اشتملت ايضا على هيكل التمويل على المستوى الاجمالي او على المستوى التفصيلي

وبناء على التعاريف أعلاه فان الوظيفة المالية تنصب على ثلاثة أمور أساسية هي:

معرفة حجم الأموال المستثمرة في الموجودات.

معرفة هيكل المطلوبات.

معرفة الهيكل المالي.

واستنادا الى هذه الأمور لابد لإدارة المنشأة ان تتخذ ثلاثة قرارات استراتيجية وهي:

إقرار سياسة الاستثمار.

إقرار سياسة التمويل.

إقرار سياسة توزيع الأرباح.

وفيما يلي إيضاح لكل منها بإيجاز:

أولاً: سياسة الاستثمار:

وتتمثل القرارات الاستثمارية في اختيار الموجودات التي يتم إنفاق الأموال عليها وتقسّم الموجودات

الى نوعين هما:

الموجودات الثابتة: وتدعى بالاستثمارات طويلة الأجل والتي يكون تأثيرها على مدى سنوات طويلة

من عمر المنشأة.

الموجودات المتداولة: وتدعى بالاستثمارات قصيرة الأجل وهي الموجودات التي يمكن تحويلها الى

نقدية خلال السنة المالية وتتصف بدرجة عالية من السيولة.

وبناء على ذلك فإن إدارة سياسة الاستثمار في الموجودات يكون ذا شقين هما.

إدارة الاستثمارات الرأسمالية.

إدارة رأس المال العامل.

ثانياً: سياسة التمويل:

وهي القرارات التي تتعلق باختيار المزيج الأفضل للتمويل، أي اختيار هيكل رأس المال الذي

يكون حالة من التوازن بين أنواع مصادر التمويل وحجم رأس المال المساهم به.

ومن المعروف أن مصادر التمويل تتكون من مصادر داخلية ومصادر خارجية، فمصادر التمويل

الداخلية تأتي من التمويل الذاتي المتمثل في الأرباح المحتجزة لدى المنشأة، إما مصادر التمويل

الخارجية فهي ما تحصل عليه المنشأة مقابل إصدار الأسهم العادية والممتازة ومساهمة الجمهور

فيها وكذلك القروض طويلة الأجل سواء كانت قروض مباشرة أو قروض غير مباشرة (إصدار السندات).

ثالثاً: سياسة التوزيع:

بعد ان تكون المنشأة قد مارست نشاطها التشغيلي وحققت الأرباح ، فإنها تقوم بعد ذلك بإتباع سياسة توزيع الأرباح أو الحصص. والسياسة التي تتبعها المنشأة في التوزيع تتحدد وفقاً للوضع المالي والاقتصادي للمنشأة نفسها وهذه السياسة تكون على احد الإشكال الآتية:

- 1- إما ان تقوم المنشأة بتوزيع كل الأرباح على المساهمين نقداً.
- 2- أو احتجاز كل الأرباح لغرض التمويل الذاتي.
- 3- أو احتجاز جزء من الأرباح لديها وتوزيع الباقي على المساهمين.

### مهام المدير المالي:

هو الشخص المسؤول بجدارة عن تنفيذ الوظائف المالية من خلال وظائف التخطيط المالي والرقابة المالية وينفذ هذه المهام من خلال عدة أدوات مثل التنبؤ بالاحتياجات المالية والموازنات المالية وتحليل التعادل وتحليل الرافعة التشغيلية وغيرها من الأدوات، ويمكن حصر مهام المدير المالي بالآتي:

- 1- الحصول على الأموال: أي التخطيط للاحتياجات المالية والتنبؤ بها ومراقبتها هي أساس نشاط المدير المالي استناداً الى وجهة النظر التقليدية او المدخل التقليدي الذي هيمن والذي يحدد دور المدير المالي في الحصول على الأموال.
- 2- تخصيص الأموال: ان التغير الذي حصل في العوامل الاقتصادية والبيئية غير من حال منشآت الاعمال ايضاً لهذا تحول دور الإدارة المالية من مجرد الحصول على الأموال الى الاستخدام الفعال والكفوء للأموال. وأصبحت العملية المركزية للسياسة المالية هي الموازنة الرشيدة بين الفوائد او المزايا المحتملة للاستخدام مقابل الكلفة المحتملة للموارد .

- 3- تخطيط الأرباح: ان مهام المدير المالي توسعت لتشمل مهمة تخطيط الأرباح والمراقبة والتعديل للأنشطة التشغيلية والتأكد من انها منسجمة مع الأهداف وكذلك تخطيط ومراقبة الأسعار والكلف وفصلها الى كلف ثابتة ومتغيرة وكذلك الاختيار للخطوط الإنتاجية حيث ان هناك استخدامات بديلة ومتنوعة للاموال.
- 4- التعامل في السوق المالية: ينبغي للمدير المالي ان يتعامل مع السوق المالية بحيث يفهم ويستوعب عملياتها لما لهذه السوق من دور كبير في تأمين المتطلبات المالية كذلك فان نظرة المستثمرين للمنشأة من خلال السوق المالية ، وكيفية قياس المخاطرة وتوزيع الأرباح وانعكاسها على أسعار اسهم المنشأة .
- ان مهام المدير المالي التي سبق ذكرها تتعكس بشكل واضح حول تحقيق اهداف المؤسسة من خلال القرارات التي يتخذها المدير المالي ، ويمكن بيان أهمية دور المدير المالي في تحقيق هدف المنشأة من خلال المخطط التالي :

## اهداف الإدارة المالية

تسعى الإدارة المالية من خلال الوظائف التي تؤديها الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

تعظيم الأرباح مقابل تعظيم قيمة المنشأة

1. تعظيم اجمالي الأرباح: تعظيم اجمالي الأرباح هو هدف تقليدي الا ان هذا الهدف لم يعد كافيا للتعبير عن مصلحة المساهمين، وبسبب التغيرات التي حدثت في البيئة فان هدف تعظيم الأرباح يعاني من عدد من المحددات كونه هدف غامض أي هناك عدد من المفاهيم للربح فيما اذا كان ربح تشغيلي ام صافي الربح قبل الضريبة او بعد الضريبة، ربح قصير الاجل ام طويل الاجل.
2. تعظيم ربحية السهم الواحد: بالرغم من أهمية الأرباح الاجمالية للشركة الا انه يتوجب على المدير المالي ان يركز اهتمامه على ربحية السهم الواحد بدلاً من الأرباح الاجمالية أي ينبغي ان يأخذ بعين الاعتبار ربحية السهم الواحد مقابل الأرباح الاجمالية للشركة لان ربحية السهم الواحد تدل بشكل افضل على مصلحة المساهمين من الأرباح الاجمالية وأصبحت واحدة من المؤشرات المالية المهمة في الأسواق المالية التي يستدل منها على نجاح الشركة.

مثال: شركة راس مالها 500000 دينار موزع الى اسهم عادية (قيمة السهم العادي تساوي دينار واحد) حققت صافي دخل مقداره 500000 دينار

ارادت هذه الشركة تنفيذ مشروع جديد بتمويل مقداره 500000 دينار وتم الحصول عليه بزيادة راس المال أي اصدار 500000 سهم عادي جديد

وترتب على هذا المشروع زيادة صافي الدخل (الأرباح الاجمالية) الى 750000 دينار.

الحل:

تبين للوهلة الأولى بان الأرباح الاجمالية للشركة (صافي الدخل) قد ازداد من 500000 الى 750000 دينار معنى ذلك ان الشركة قد ازدادت أرباحها بنسبة 50% وهذا قد يعبر مؤشر إيجابي. لكن إذا تم استخدام مؤشر ربحية السهم الواحد في التقييم ستكون النتائج كما يلي:

$$\text{ربحية السهم في الحالة الاولى} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الاسهم}} = \frac{500000}{500000} = 1 \text{ دينار}$$

$$\text{عدد الأسهم في الحالة الثانية} = 500000 + 500000 = 1000000 \text{ سهم}$$

$$\text{ربحية السهم في الحالة الثانية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الاسهم}} = \frac{750000}{1000000} = 0.750 \text{ دينار}$$

يتبين من ذلك ان ربحية السهم قد انخفضت من 1 دينار للسهم الواحد الى 0.750 دينار بالرغم من زيادة اجمالي الأرباح من 500000 الى 750000 دينار يستنتج من ذلك بأن هدف تعظيم ربحية السهم الواحد هو الأكثر أهمية من هدف تعظيم اجمالي الأرباح .

وايضاً لابد من التركيز على مسألة الوقت في تعظيم ربحية السهم الواحد فلو ان هناك مشروعين تريد المنظمة ان تنفذ احدهما ومن خلال دراسة هذه المشروعين تبين ان المشروع الأول سيزيد من ربحية السهم الواحد 4 دنانير على مدار خمس سنوات (أي 20 دينار بشكل اجمالي) والمشروع الثاني سيكون عديم الربحية في اول اربع سنوات ولكن في السنة الخامسة يزداد بمقدار 20 دينار، من خلال المقارنة استناداً الى عامل الزمن سنرى ان المشروع الأول افضل من المشروع الثاني لان الزمن له قيمة وهو (بالقيمة الزمنية للنقود) .

والمسألة الأخرى التي يجب التأكيد عليها هي مسألة المخاطرة افترض ان ربحية السهم 10 دينار وهو مؤكد وربحية السهم الاخر 15 دينار ولكن بمخاطرة عالية. فان السهم الأول هو الأفضل اذا كان المستثمرون لا يفضلون المخاطرة.

3. تعظيم قيمة المنشأة: الهدف المعاصر للإدارة المالية والأكثر أهمية من الأهداف الأخرى هو تعظيم قيمة المنشأة (زيادة أسعار الاسهم) في السوق المالية اذ يتبين مما سبق بان التوقيت والمخاطرة تجعل الاعتماد على ربحية السهم لوحدها كمقياس لتحقيق المنفعة القصوى للمساهمين لا يفي بالغرض لذا يجب على المدراء الماليين ان يركزوا على قيمة (اسعار) لسهم الشركة في السوق المالية كمقياس للمنفعة والثروة القصوى للمساهمين. والسبب في ذلك هو ان هذه الأسعار تعكس نتائج تقويم السوق للعوائد (الربحية) المتوقعة للشركة خلال الزمن والمخاطرة المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة لعوامل كثيرة.

4. المحافظة على سيوله مناسبه للمنظمة: يقصد بالسيولة القدرة على توفير الاموال وقت الحاجة اليها بنسبة معقولة او بتحويل بعض الاصول على نقد جاهز دون تحمل خسائر بهدف مواجهة الالتزامات المالية المطلوبة عند استحقاقها. وان هدف السيولة يقترن بهدف اخر هو الربحية حيث يقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع ولكن هنالك تعارض بين السيولة والربحية لذلك على الادارة المالية تحقيق نوع من التوازن بين السيولة والربحية فالانتباه الى الربحية العالية قد يقضي على السيولة مما يربك المشروع في سداد التزاماته كما ان الاحتفاظ بسيولة عالية يقلل من القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية وزيادة الارباح.

اشكال منشآت الاعمال

القرارات المالية لا توجد من فراغ فمنشآت الاعمال تعمل في بيئة معقدة قانونية، سياسية او اقتصادية والقوى المالية التي تؤثر في قراراتها لهذا فان هدف المدير المالي في تعظيم ثروة المساهمين يتأثر ويتقيد بالبيئة التي تعمل فيها المنشأة والعاملين الأكثر أهمية البيئة التي تعمل فيها المنشأة هما الاشكال القانونية للشركات والضرائب

أولاً: الاشكال القانونية للشركات

يؤثر القانوني بالشركة في قدرتها في الحصول على الاموال وكذلك القدرات الضريبية والشخصية للمالكين والاشكال للشركات هي: الشركة الفردية وشركة التضامن والشركة المساهمة ولكن المبادئ المالية العامة كذلك قابله للتطبيق على المنشأة الأخرى.

أ- الشركة الفردية

الشركة الفردية تعود لملكية فرد واحد يكون مسؤولاً عن جميع نواحي الشركة فهو الذي يملك مجمل موجودات الشركة ويكون مسؤولاً عن جميع التزاماتها وغالباً ما يقوم بإدارتها بنفسه والشركات الفردية عموماً هي منشآت اعمال صغيرة شائعة اغلب القطاعات الاقتصادية، تجارية، الصناعية والخدمية وأكثر منشآت الاعمال هي منشآت فردية.

من مزايا المنشأة الفردية هي سهولة تأسيسها حيث كل ما تتطلبه هو عقد تأسيس رسمي وتكون قليلة التكاليف عند التأسيس والاحلال وتكون ادارتها بالكامل تحت سيطرة المالك كما انها لا تخضع الا لقليل من الأنظمة الحكومية ولا تخضع الى دخل الشركات ولكن جميع ارباحها تخضع الى ضريبة الدخل الشخصية وبالتالي انها توفر ميزه الوفر الضريبي للمالك عندما يكون دخله يخضع لنسب ضريبية اقل من نسبه الضريبة على دخل الشركات

اما عيوب الشركة الفردية ان راس مالها محدد قدرات بالمالية للمالك ويتحمل المالك مسؤولية مالية غير محددة اي ان جميع ممتلكاته الشخصية وراس المال المستثمر بالشركة وكذلك الارباح الناتجة تكون بمثابة الضمان لديون الشركة وكذلك فان استمراره هذه الشركة مرتبطة بحياة المالك الذي انشأها حيث ان وجودها ينتهي قانوناً عند وفاة صاحبها ولكن كثير من المنشآت الفردية تحولت فيما بعد الى شركات مساهمه بعد ان نمت وتوسعت.

ب- شركة التضامن

تنشأ شركة التضامن بموجب اجراء قانوني بين اثنين او أكثر من المالكين وهذا الاجراء هو اتفاق او عقد مكتوب ومسجل في الدائرة الحكومية المختصة والشكل الشائع لشركات التضامن هي شركات مهنيه مثل شركات المحاسبة المحاماة والاستشارات والعيادات الطبية.



تمتاز شركة التضامن بسهولة تأسيسها وخضوعها لعدد قليل من الأنظمة الحكومية وامكانيه الحصول على رأس مال اضافي اذ ان وجود شريكين او أكثر يوفر للشركة رأس مال ومصادر اخرى فنيه واداريه والميزة الاخرى هي الميزة الضريبية حيث ان ارباح هذه الشركة ايضا ان تخضع لنظام الدخل الشخصي فكل شريك يضيف مقدار حصته من ارباح الشركة الى دخله الشخصي قبل حساب الضريبة المترتبة عليه.

اما عيوب هذه الشركة هي التعقيدات التي توجد معظم عقود شركات التضامن منها ان الشركاء لا يستطيعون بيعه حصصهم في الشركة الى شخص اخر ما لم يوافق جميع الشركاء على قبول هذا الشخص كشريك جديد وان مجرد دخول شريك جديد يؤدي إذا حل الشركة الموجودة قانونا وانشاء شركة جديدة. كذلك فان الشركاء مسؤولون عن ديون الشركة فردياً وجماعياً وهذا يعني بان دائنين الشركة يستطيعون تحصيل الديون من اي واحد من الشركاء او من جميعهم.

### ج- الشركة المساهمة

الشركة المساهمة هي كيان قانوني يؤسس وفقاً للقانون وهذا الكيان القانوني له الحق في امتلاك الموجودات او اقتراض الأموال والانشغال بمختلف النشاطات بدون تدخل مباشر من المالكين حيث ان اغلب الشركات المساهمة الكبيرة لا تدار من قبل المساهمين وهي من الاشكال المسيطرة او المهيمنة على مؤسسات الاعمال في الاقتصاديات الكبيرة.

وتمتاز الشركة المساهمة ان حياتها غير محدودة وتستمر في البقاء زمنأ طويلاً و لا تنتهي بوفاة مؤسسها او مدراءها كما ان مسؤولية المالكين محدودة بقدر استثماراتهم في الشركة فقط ولا تمتد هذه المسؤولية الى ممتلكاتهم الشخصية بالإضافة الى سهولة انتقال الملكية من خلال بيع وشراء الأسهم.

اما عيوبها فان تأسيس وانشاء شركة مساهمة يتطلب اتباع أنظمة وخطوات معقدة تبدأ الأولى بإنشاء الشركة بوضع مشروع التأسيس وهذا المشروع يتضمن المعلومات التالية : اسم الشركة ، الأهداف، مقدار رأس المال ، عدد المدراء، ثم يقدم هذا المشروع الى الدائرة الحكومية المختصة للحصول على الموافقة ، فاذا تمت موافقة الدائرة على المشروع فان الشركة تنشأ رسمياً وبشكل قانوني، ومن عيوبها الأخرى ارتفاع تكاليف التأسيس ووقت وإجراءات التأسيس ، وكذلك تخضع الى ضريبة دخل مزدوجة للشركة والمساهمين.

### البيئة الضريبية

يتضمن فرض الضرائب دفع مبلغ اجباري من الدخل المتحقق لدى منشآت الاعمال او الافراد الى الحكومة. ويتعبر فرض الضرائب احدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لتمويل نفقاتها وللضريبة أنواع مثل ضريبة دخل وضريبة

شركات وغيرها من الأنواع ، لذلك يجب على المدير المالي ان يكون ملماً بالقضايا الضريبية لان اغلب القرارات المالية تكون متضمنة مسالة الضرائب .

الضريبة على دخل الشركات المساهمة

1- الضريبة على الدخل العادي : تفرض هذه الضريبة على دخل الشركات المساهمة وهي عادة ضريبة تصاعدية بمعنى ان كلما ان ارتفع مقدار الدخل الخاضع الى الضريبة كلما ازدادت نسبة الضريبة المفروضة عليه ونسب الضريبة تختلف باختلاف حجم الدخل المتحقق للشركات والافراد حيث كلما زاد حجم الدخل المتحقق زادت نسبة الضريبة المفروضة عليه

لذلك يجب ان نعرف كيفية تحديد دخل الشركات المساهمة الخاضع للضريبة والمتمثل باجمالي الدخل الاعتيادي الناتج من العمليات التشغيلية للشركة مطروحاً منه النفقات التشغيلية ومضافاً اليه دخل اخر اضافي وفيما يلي طريقة احتساب صافي الدخل الخاضع للضريبة:

أولاً : اجمالي الدخل الاعتيادي : وهو الدخل المتمثل بالإيرادات التشغيلية للشركة (إيرادات المبيعات) مطروحاً منها النفقات التشغيلية ، اما الدخل الاخر هو الدخل الناتج من الفوائد ومقسوم الأرباح. وهذا الدخل هو الذي يخضع الى الضريبة ، لكن في بعض الدول يعفى دخل مقسوم الأرباح من الضريبة بنسبة تصل الى 80 %.

ثانياً: النفقات المطروحة : وهي نفقات اما نقدية او غير نقدية ناجمة عن توليد الدخل والنفقات النقدية تطرح من الإيرادات التشغيلية لأغراض الضريبة وهي تمثل انفاق فعلي للنقد وتشمل هذ النفقات كلفة البضاعة المباعة ونفقات البيع والإدارة العامة والايجارات والتأمين والفوائد المدفوعة

مثال: حققت شركة الامل صافي دخل خاضع للضريبة مقداره 90000 دينار لسنة 1998

المطلوب: استخدم البيانات في الجدول ادناه لحساب مقدار الضريبة على دخل الشركة ومعدل نسبة الضريبة.

نسبة الضريبة	قيمة الدخل الخاضع للضريبة
15 %	15000
20 %	25000
25 %	50000

الحل:

$$1- \text{مقدار الضريبة} = 25\% \times 50000 + 20\% \times 25000 + 15\% \times 15000$$

$$12500 + 5000 + 2250 =$$

$$19750 \text{ دينار} =$$

$$2- \text{ معدل نسبة الضريبة} = \frac{19750}{90000} = 0.219 = 22\%$$

مثال/

- 1- حققت احدى الشركات صافي دخل تشغيلي مقداره 400000 دينار لسنة 1998
- 2- حصلت الشركة على دخل مكتسب من الفوائد مقداره 100000 دينار لنفس السنة (1998)
- 3- حصلت الشركة على دخل مكتسب من مقسوم الأرباح 100000 دينار لنفس السنة وان دخل المقسوم يخضع لاعفاء ضريبي مقداره 80 % .

المطلوب:

- 1- حساب الضريبة على كل من الدخل التشغيلي للشركة والدخل المكتسب من الفوائد ، الدخل المكتسب من مقسوم الأرباح، علماً ان نسبة الضريبة المفروضة هي 40 % .
- 2- حساب مجموع الضريبة المستحقة على الشركة
- 3- حساب معدل نسبة الضريبة على الشركة
- 4- حساب صافي الدخل القابل للتوزيع علماً ان الشركة توزع مقسوم الأرباح بنسبة 40% من صافي دخلها ، حدد مقدار مقسوم الأرباح والارباح المحتجزة .

الحل :

$$1- \text{ مقدار الضريبة المستحقة على الدخل التشغيلي} = 40\% \times 400000 = 160000 \text{ دينار}$$

$$- \text{ مقدار الضريبة المستحقة على الدخل المكتسب من الفوائد} = 40\% \times 100000 = 40000 \text{ دينار}$$

$$- \text{ مقدار الضريبة المستحقة على المكتسب من مقسوم الأرباح} = \text{دخل المكتسب} \times (1 - \text{نسبة الاعفاء الضريبي}) \times \text{نسبة الضريبة}$$

$$= 100000 \times (1 - 80\%) \times 40\%$$

$$\% 40 \times 0.20 \times 100000 =$$

$$\%40 \times 20000 =$$

$$8000 = \text{دينار}$$

$$2- \text{مجموع الضريبة المتحققة} = 8000 + 40000 + 160000 = 208000 \text{ دينار}$$

$$3- \text{معدل نسبة الضريبة} = \frac{\text{مقدار الضريبة المتحققة}}{\text{مجموع الخاضع للدخل للضريبة}}$$

$$\% 40 = \frac{208000}{520000} =$$

$$4- \text{صافي الدخل القابل للتوزيع} = \text{اجمالي الدخل الاعتيادي قبل الضريبة} - \text{مقدار الضريبة}$$

$$392000 = 208000 - 600000 = \text{دينار}$$

$$\text{مقسوم الأرباح} = \%40 \times 392000 = 156800 \text{ دينار}$$

$$\text{الأرباح المحتجزة} = \% 60 \times 392000 = 235200 \text{ دينار}$$

### الاندثار والوفر الضريبي

الاندثار من الناحية الاقتصادية هو (الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة خلال أو بين فترتين حسابيتين من الزمن) وعرف أيضاً بأنه (الخسارة في قيمة رأس المال بسبب البلى والتقدم) كما عرف أيضاً بتعريف آخر ينطبق مع التعريفين السابقين بأنه (النقص التدريجي في قيمة الموجودات الثابتة نتيجة لمضي المدة والاستعمال في دورة النشاط العادي والتقدم الفني أو العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على الإنتاجية الموجودة وتجعله أقل فاعلية في خدمة الإنتاج)

أما أسباب النقص في قيمة الموجود فإنها تعزى إلى عوامل مختلفة كالأستعمال والبلى والتآكل وأخرى خارجية غير متعلقة بالموجود كالتقدم. ومن الناحية المحاسبية فإن الاندثار هو (ذلك الجزء من تكلفة الموجود الثابت بالنسبة لمالكه الذي لا يمكن استرداده عندما يفنى الموجود أو يستغني عن خدماته ، والمخصص الذي يعمل لمقابلة هذه الخسارة الرأسمالية وهو جزء مكمل لتكاليف المنشأة خلال الحياة الإنتاجية للموجود ولا يتوقف على قيمة الربح) من خلال التعريف يتضح أن الاندثار من وجهة نظر المحاسبين هو الأسلوب المحاسبي الذي يستخدم لتوزيع صافي كلفة الموجودات الثابتة المتوقع اندثارها على العمر المتوقع أو المحتمل لبقاء الموجودات في الخدمة الفعلية بأسلوب محاسبي منسق

مثال / اشترت شركة الامل خط انتاجي جديد بكلفة اصلية 1100000 دينار والعمر الإنتاجي المقدر لهذا الخط 5 سنوات وقيمة الأنقاض 100000 دينار والوحدات الإنتاجية المقدره له ولل سنوات الخمس على التوالي هي : (30000 ، 25000 ، 20000 ، 15000 ، 10000 ) وحدة ، وان نسبة الضريبة على دخل الشركة هي %40  
الحل :

طريقة الخط المستقيم: يحسب مقدار الاندثار السنوي بهذه الطريقة من حاصل تقسيم الكلفة الاصلية بعد طرح الانقراض منها على سنوات العمر الإنتاجي ، ومقدار الاندثار المحسوب بهذه الطريقة متساوي لجميع سنوات العمر الإنتاجي:

$$\text{مقدار الاندثار السنوي} = \frac{\text{الكلفة الاصلية} - \text{الانقراض}}{\text{سنوات العمر الإنتاجي}} = \frac{1000000 - 1100000}{5} = 200000 \text{ دينار}$$

### طريقة مجموع ارقام السنين

يحسب مقدار الاندثار السنوي بهذه الطريقة كما يلي :  
اولاً: تجمع ارقام سنوات العمر الإنتاجي للاصل وكما في المعادلة التالية

$$م = ن \left( \frac{1+ن}{2} \right)$$

$$15 = \left( \frac{1+5}{2} \right) 5 = م$$

م: مجموع ارقام السنين ، ن: عدد سنوات العمر الإنتاجي  
ثانياً: تقسم كل سنة من سنوات العمر الإنتاجي على مجموع ارقام السنين ويضرب الناتج في الكلفة الاصلية بعد طرح الانقراض وكما يلي :

$$\text{مقدار الاندثار في السنة الاولى} = 1000000 \times \frac{5}{15} = 333330$$

$$\text{مقدار الاندثار في السنة الثانية} = 1000000 \times \frac{4}{15} = 266660$$

$$\text{مقدار الاندثار في السنة الثالثة} = 1000000 \times \frac{3}{15} = 200000$$

$$\text{مقدار الاندثار في السنة الرابعة} = 1000000 \times \frac{2}{15} = 133330$$

$$\text{مقدار الاندثار في السنة الخامسة} = 1000000 \times \frac{1}{15} = 66660$$

### القوائم المالية (الكشوفات المالية):

تتمثل القوائم المالية في النتائج النهائية والأساسية للعمل المحاسبي لأي وحدة اقتصادية فهي:

1- نوضح وتحدد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال فترة مالية معينة ( غالباً ما تكون سنة) من ربح أو خسارة.

2- توضح قوة المركز المالي للمنشأة في لحظه زمنية معينة تتمثل في نهاية الفترة.

ومن القوائم المالية التي سنركز عليها في دراستنا للإدارة المالية هي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وفيما يلي إيضاح لكل منهما.

### اولاً: قائمة الدخل

وهي توضح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية وصولاً الى تحديد نتيجة تلك العمليات من ربح أو خسارة.

وتأتي أهمية قائمة الدخل من خلال:

- 1- الإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به المنشأة خلال الفترة المالية.
  - 2- تتيح القائمة إمكانية حذف أو إلغاء بنود غير ذات أهمية لمستخدمي القائمة, اي يمكن الإيجاز والتفصيل حسب الغرض من إعدادها.
  - 3- لا تتطلب من مستخدميها الإمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ.
  - 4- المساعدة في إجراء عمليات التحليل المالي من خلال العلاقات المتبادلة بين عدد من القوائم والبنود التي تتضمنها.
- وبما ان نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) تتحدد من خلال الفرق بين ما تحصل عليه المنشأة من إيرادات وما تتفقه من مصاريف فان محتويات قائمة الدخل تركز على توضيح تلك الإيرادات والمصاريف, فهي تقرير أو كشف يحتوي على البيانات الأساسية الآتية.
- أ- صافي المبيعات: ونحسب وفق المعادلة الآتية:
- صافي المبيعات = إيرادات المبيعات - (مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم المسموح به) .
- ب\_ كلفة المبيعات (كلفة البضاعة المباعة): ونحسب وفق المعادلة الآتية:
- كلفة المبيعات = صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول المدة \_ بضاعة آخر المدة.
- وصافي المشتريات = إجمالي المشتريات \_ (مردودات ومسموحات المشتريات + الخصم المكتسب).
- ج\_ مجمل الدخل:
- وهو الفرق بين صافي المبيعات وكلفتها, وهو إما ان يكون ربحاً أو خسارة.
- ومجمل الدخل = صافي المبيعات - كلفة المبيعات
- د- صافي الدخل التشغيلي:
- وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية للمنشأة من خلال ممارسة نشاطها الأساسي.
- وصافي الدخل التشغيلي = مجمل الدخل - المصاريف التشغيلية.
- والمصاريف التشغيلية تتعلق بكل المصاريف الإدارية (رواتب, قرطاسيه, اندثارات, إيجار, تأمين , عمولات البيع والتوزيع...الخ).
- هـ\_ صافي الدخل قبل الضريبة:
- تقوم بعض المنشآت بممارسة أنشطة أخرى الى جانب النشاط الأساسي لها ويطبق عليها بالأنشطة العرضية بهدف تحقيق بعض الإيرادات التي تدعى ( بالإيرادات العرضية أو الإيرادات الأخرى), وتتحمل مقابل ذلك مصاريف تدعى أيضا ( بالمصاريف العرضية المصاريف الأخرى). ومن أمثلة الإيرادات الأخرى إيرادات العقارات أو إرباح بيع الموجودات الثابتة أو إرباح بيع الأوراق المالية...الخ.

اما المصاريف العرضية فتتمثل في خسائر بيع الموجودات الثابتة وخسائر بيع الأوراق المالية وفائدة القروض من الغير...الخ).

ويتم التوصل الى صافي الدخل قبل الضريبة وفقا للمعادلة التالية:

صافي الدخل قبل الضريبة=صافي الدخل التشغيلي+إيرادات اخرى\_المصاريف الأخرى.  
و\_ صافي الدخل بعد الضريبة:

ويمثل صافي الدخل الذي نتج عن قيام المنشأة بأنشطتها (الأساسية والعرضية), وكذلك تسديد ما بذمتها من التزامات اتجاه دائرة الضريبة في حال تحقق الأرباح. وصافي الدخل بعد الضريبة يتمثل في الربح النهائي أوصافي الخسارة النهائية, ويمكن ان تظهر قائمة الدخل بالشكل الآتي:

#### قائمة الدخل للمنشأة في 0000/12/31

صافي المبيعات	+++
يطرح:كلفة المبيعات(كلفة البضاعة المباعة)	+++
=مجمل الدخل التشغيلي	+++
يطرح: المصاريف التشغيلية	+++
= صافي الدخل التشغيلي	+++
يضاف: الإيرادات الأخرى	+++
تطرح: المصاريف الأخرى	+++
=صافي الدخل قبل الضريبة	+++
تطرح: الضريبة على الدخل	+++
=صافي الدخل بعد الضريبة	+++

مثال 1/ ادناه البيانات المستخرجة من دفاتر الشركة الوطنية الصناعية المساهمة كما وردت في 1998/12/31 : صافي المبيعات 120000 ، الايجار 1650 ، فوائد على أوراق الدفع 550 ، اندثار مودجودات ثابتة 1100 ، تكلفة البضاعة المباعة 90000 ، فوائد على السندات 3600 ، نسبة الضريبة على الدخل 34% ، مصاريف عامة وإدارية 8000 ، مصاريف بيعية 5000 .  
والمطلوب: إعداد قائمة الدخل (كثف الدخل) للسنة المالية المنتهية في 1998 /12/31 .

المبالغ	المفردات
120000	الإيرادات (صافي المبيعات)
90000	تطرح: تكلفة البضاعة المباعة
30000	مجمل الربح
-	تطرح : النفقات التشغيلية
5000	مصاريف بيعية
8000	مصاريف عامة وإدارية
1100	اندثار الموجودات الثابتة
1650	الايجار
14250	الأرباح قبل الفوائد والضرائب
	تطرح : نفقات الفوائد
550	فوائد على أوراق الدفع
3600	فوائد على السندات
10100	صافي الدخل قبل الضرائب
3434	ناقص ضريبة الدخل 34%
6666	صافي الدخل

مثال 2:

فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر شركة العراق التجارية لسنة 1991 (المبالغ بالآلاف الديناري):  
800 إجمالي المبيعات, 40 المشتريات, 100 بضاعة أول المدة, 10 تأمين على المشتريات, 20 رسوم  
كمركية على المشتريات, 8 عمولات وكلاء الشراء, 12 مصاريف نقل المشتريات, 15 إيجار الشركة,  
30 رواتب وأجور, 7 مصاريف الماء والكهرباء, 18 أرباح بيع أوراق مالية, 2 خصم مكتسب, 6  
مردودات مشتريات, 5 عمولة وكلاء البيع, 12 مصاريف الإعلان, 20% معدل الضريبة على الأرباح,  
40 بضاعة آخر المدة, 7 خسائر بيع الموجودات الثابتة.

المطلوب: إعداد قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 1991/12/31؟

الحل:



قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 1991/12/31 (المبالغ بآلاف الدينارين)

إجمالي المبيعات			800
يطرح كلفة البضاعة المباعة			
المشتريات		<u>40</u>	
يطرح منها:			
مردودات المشتريات	6		
الخصم المكتسب	2	(8)	
صافي المشتريات		<u>32</u>	
يضاف مصاريف الشراء			
تامين على المشتريات	10		
رسوم كمركية	20		
عمولة وكلاء الشراء	8		
مصاريف نقل المشتريات	12	<u>50</u>	
تضاف: بضاعة أول المدة		100	
تطرح بضاعة آخر المدة		(40)	
كلفة البضاعة المباعة			(142)
مجمل الدخل التشغيلي			658
تطرح المصاريف التشغيلية			
مصاريف إدارية وعامة			
إيجار شركة	15		
رواتب وأجور	30		
ماء وكهرباء	7	<u>(52)</u>	
مصاريف تسويقية			
عمولة وكلاء البيع	5		
مصاريف إعلان	12	<u>(17)</u>	<u>(69)</u>
صافي الدخل التشغيلي			589
تضاف الإيرادات الأخرى			
أرباح بيع أوراق مالية			18
تطرح المصاريف الأخرى			
خسائر بيع الموجودات الثابتة			(7)
صافي الدخل قبل الضريبة			600

تطرح ضريبة الدخل 20% (120)

صافي الربح بعد الضريبة 480

### قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

وهي إحدى القوائم الأساسية التي يتم إعدادها في نهاية كل فترة مالية إلى جانب قائمة الدخل، يتم فيها عرض كافة ممتلكات المنشأة والتزاماتها في لحظة زمنية معينة (غالباً ما تكون سنة). وتتكون من جانبين الأيمن يضم الموجودات (الأصول) والأيسر المطلوبات (الخصوم)، وفيما يلي إيضاح بمكونات الجانبين:  
أولاً: الموجودات:

وتمثل كافة ممتلكات المنشأة التي تستخدمها في ممارسة نشاطها وصولاً إلى تحقيق أهدافها. ويعبر عن عناصر الموجودات بوحدات نقدية تمثل قيمتها التاريخية (وقت الحصول عليها) اعتماداً على مبدأ الكلفة التاريخية ويتم ترتيب عرضها في قائمة المركز المالي على أساس درجة سيولتها من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة وفق التسلسل الآتي:

1- الموجودات المتداولة: وتتمثل في الآتي:

أ. النقدية المحتفظ بها في الصندوق والمصارف.

ب. الدينون: وتمثل صافي المبالغ المترتبة بذمة الغير (الزبائن) لصالح المنشأة، والناتجة عن عملية البيع بالأجل على أن يتم تحصيلها خلال الفترة المالية.

ج. أوراق القبض: وهي عبارة عن ضمانات مكتوبة وموثقة يطلق عليها (الأوراق التجارية) تحصل عليها المنشأة مقابل البيع بالأجل لضمان الحصول على المبالغ المترتبة بذمة الزبائن وقبضها في التاريخ المثبت فيها.

د. الأوراق المالية: وتمثل كافة الأسهم والسندات التي تحصل عليها المنشأة بهدف استثمار جزء من النقد المتوفر لديها خلال فترة زمنية غالباً لا تزيد عن السنة.

هـ. المخزون السلعي: ويمثل كافة السلع والمواد التي تمتلكها المنشأة في نهاية الفترة المالية، والتي تنوي استخدامها في نشاطها الجاري لأغراض التصنيع أو البيع في الأجل القصير.

2- الموجودات الثابتة:

وهي كافة الممتلكات التي تستخدمها المنشأة بهدف تسهيل القيام بنشاطها الأساسي لأكثر من فترة مالية. وهي إما أن تكون ملموسة أو غير ملموسة.

أ. الموجودات الثابتة الملموسة:

وهي كافة الممتلكات التي لها وجود مادي بحيث يمكن لمسها وتحديدها بصورة فعلية ودقيقة ومن أمثلتها الأراضي والمباني والأثاث والسيارات والمعدات والكمائن... الخ. والتي يمكن الاستفادة منها لأكثر من فترة مالية.

ب. الموجودات الثابتة غير الملموسة: وهي كافة الممتلكات التي ليس لها وجود مادي، بحيث لا يمكن لمسها وتحديدتها بصورة فعلية ويمكن ان تحصل عليها المنشأة وتستفيد منها لأكثر من فترة مالية من خلال مساهمتها في تحقيق الإيرادات للمنشأة، ومن أمثلتها شهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامة التجارية وحق الامتياز... الخ.

ج. الموجودات الأخرى:

وهي التي تتعلق بالمبالغ النقدية التي دفعتها المنشأة مقدما للغير مقابل خدمات لم تحصل عليها او تستفيد منها بعد. ويطلق عليها المصاريف المدفوعة مقدما، مثل عمولة وكلاء الشراء المدفوعة مقدما. كما تشمل المبالغ التي حصلت عليها المنشأة مقدما من الغير عن

ثانيا: المطلوبات:

وهي تمثل كافة الالتزامات المالية المترتبة بذمة المنشأة تجاه الغير والتي يجب تسديدها خلال فترة او فترات مالية لاحقة. ويتم عرض المطلوبات في الجانب الدائم من قائمة المركز المالي اعتمادا على فترة السداد اللازمة لكل مجموعة بحيث تعرض وفقا للتسلسل الآتي:

1- المطلوبات المتداولة (قصيرة الأجل):

وهي كافة الالتزامات المالية التي بذمة المنشأة تجاه الغير والتي تستحق السداد خلال فترة زمنية اقل من سنة وتشمل:

أ. الدائنون: ويمثل رصيد الدائنون المبالغ المالية المترتبة بذمة المنشأة تجاه الموردين (الدائنين) الذين تحصل منهم على مشترياتهم من السلع والخدمات مقابل الدفع لاحقا وخلال فترة زمنية اقل من سنة.

ب. أوراق الدفع: وهي تمثل المبالغ المترتبة بذمة المنشأة تجاه الموردين بصورة مكتوبة وموثقة تدعى (بالأوراق التجارية)، ويتطلب من المنشأة دفع قيمتها خلال الفترة الزمنية المحددة فيها.

ج. القروض قصيرة الأجل: وهي كافة المبالغ النقدية التي تحصل عليها المنشأة من الغير بصورة نقدية وتلتزم بتسديدها خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة مالية.

2- المطلوبات الثابتة (طويلة الأجل).

وهي كافة الالتزامات المالية التي بذمة المنشأة تجاه الغير والتي تستحق السداد خلال فترة زمنية تتعدى السنة وتشمل:

أ. قروض طويلة الأجل: وهي كافة المبالغ التي تحصل عليها المنشأة من الغير بشكل قروض نقدية مقابل فائدة متفق عليها، وتستحق السداد خلال فترة زمنية تمتد لأكثر من سنة.

ب. السندات طويلة الأجل: وهي أدوات مالية تصدرها المنشأة تبيعها في سوق الأوراق المالية ويمكن من خلالها ان تحصل على الأموال من الغير لفترة زمنية تزيد على السنة مقابل منحهم فائدة سنوية على هذه الأدوات.

3- المطلوبات الأخرى:

وهي تتعلق بالمبالغ المستحقة بذمة المنشأة للغير والتي لم يتم دفعها بعد والناشئة عن خدمات حصلت عليها واستفادت منها خلال الفترة او الفترات المالية السابقة، ويطلق عليها (مصاريف مستحقة غير مدفوعة)، ومن أمثلتها الرواتب المستحقة للعاملين والضرائب المستحقة غير المدفوعة.

كما تشمل المطلوبات الأخرى على كافة الإيرادات المستلمة فعلا عن خدمات لن تقدمها المنشأة بعد للغير وإنما ينتظر تقديمها خلال الفترة او الفترات المالية اللاحقة ويطلق عليها (إيرادات مستلمة مقما). ومن أمثلتها ابراد العقار المستلم مقما.

ثالثا: حقوق الملكية:

وتمثل كافة المبالغ التي هي من حق المالكين للمنشأة وحملة أسهمها وتتكون من الآتي:

- 1- رأس المال المدفوع: وهو مجموع المبالغ المدفوعة من قبل الملاك (المساهمون).
- 2- الاحتياطيات: وهي مبالغ تقتطعها المنشأة سنويا من الأرباح المتحققة بصورة إلزامية او اختيارية وتتراكم سنة بعد أخرى وتستخدمها لإغراض التوسع.
- 3- الأرباح المحتجزة : وهي المبالغ التي تقتطع من الأرباح السنوية المتحققة .

مثال

ادناه البيانات المالية المستخرجة من سجلات الشركة الوطنية الصناعية المساهمة لسنة 1998 حسابات دائنة 7200 ، مخزون سلعي 20500 ، الاندثار 18300، قروض طويلة الاجل 3000 ، سندات 27000، راس المال 6500 ، النقد 2500 ، الأرباح المحتجزة 16816 ، الحاسبات المدينة 16000، أوراق دفع 5500، الاستثمارات القابلة للتداول 1000، اجمالي الموجودات الثابتة 60300، مستحقات 900 ، فضلة رأس المال 13684 ، مطلوبات أخرى 1400 .  
والمطلوب : اعداد الميزانية العمومية للشركة الوطنية المساهمة كما تظهر في 1998/12/31.  
الحل :

الميزانية العمومية للشركة الوطنية المساهمة كما تظهر في 1998/12/31

المطلوبات وحق الملكية	الموجودات
<u>المطلوبات المتداولة</u>	<u>الموجودات المتداولة</u>
7200 حسابات دائنة	2500 النقد
5500 أوراق دفع	1000 الاستثمارات القابلة للتداول
900 مستحقات	16000 الحسابات المدينة
3000 ديون	20500 المخزون السلعي
1400 مطلوبات أخرى	
18000 مجموع المطلوبات المتداولة	40000 مجموع الموجودات المتداولة
<u>المطلوبات طويلة الاجل</u>	<u>اجمالي الموجودات الثابتة</u>
27000 سندات	60300 الاندثار
	18300 صافي الموجودات الثابتة
	42000
45000 مجموع المطلوبات	82000 مجموع الموجودات
<u>حق الملكية</u>	
6500 رأس المال	
13684 فضلة رأس المال	
16816 الأرباح المحتجزة	
37000 مجموع حق الملكية	
82000 مجموع المطلوبات وحق الملكية	

### مصادر التمويل

تنقسم مصادر التمويل حسب الملكية الى اموال مملوكة وأموال مقترضه وحسب الاجل الى مصادر تمويل طويلة الاجل وأخرى قصيرة الاجل .ويتألف حق الملكية من رأس المال المدفوع والإرباح المحتجزة.

أ- رأس المال : يمكن تقسيم رأس المال الى :

1. رأس المال المصرح به او الاسمي :

وهو الذي توافق عليه الدولة (سجل الشركات) على تحديده للشراكة ويمثل الحد الاقصى لما يصل اليه

رأس المال في المستقبل. وان ازادت الشركة تجاوزه فان عليها استحصال الموافقة لزيادته.

2. رأس المال المصدر :

هو ذلك الجزء من رأس المال المصرح به الذي تقوم الشركة

بإصداره فعلا في سوق المال . وقد يكون مساويا لرأس المال

المصرح به اذا تم اصدار الاخير بالكامل . ويسمى الفرق بينهما برأس المال غير المصدر .

3. رأس المال المدفوع :

وهو ذلك الجزء من رأس المال المصدر الذي يطلب الى المساهمين العاديين تسديده ، اما بدفعة واحدة او بالتقسيط . وقد يكون كل رأس المال المصرح به مدفوعا ويسمح قانون الشركات العراقي بتسديد 25% من رأس المال عند التأسيس . على ان يسد الباقي بإقساط خلال مدة لاتزيد على اربع سنوات من تاريخ التأسيس ويسمى الجزء المتبقي برأس المال غير المدفوع.

4. الارباح المحتجزة :

وهي الارباح السنوية الصافية بعد الضريبة التي لم يتخذ قرار بتوزيعها كمقسوم ارباح على المساهمين وتجمع سنة بعد اخرى ويجوز استعمالها لدفع ارباح في السنوات التي لا تتحقق منها ارباح صافية.

5. رأس المال الاضافي المدفوع :

وهو المبلغ الاضافي الذي تحققه الشركة في حساب رأس المال من

عده مصادر منها بيع الاسهم العادية بعلاوة والإرباح المتحققة من اعادة تقييم الموجودات.

اولاً : التمويل قصير الاجل :

وهو تلك الاموال التي تحصل عليها الشركة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لاتزيد عن عام .

وهناك مسألتين تشغلان بال الادارة بشأن هذا التمويل :

الثانية: الى أي مدى يمكن ان تذهب اليه الشركة في الاعتماد على هذا النوع من التمويل وهذا يتوقف على هيكل الاصول للمنشأة كما يتوقف على مدى ميل الادارة لتحمل المخاطر .

الثانية :تتعلق بكيفية المفاضلة بين المصادر المتاحة منه . وهناك اعتبارين رئيسيين في هذا الصدد هما : التكلفة التي تتحملها المنشأة ومدى امكانية الاعتماد على المصدر في تزويد المنشأة بالاحتياجات المطلوبة في الوقت الذي تظهر فيه هذه الاحتياجات.

وأكثر أنواع التمويل التجاري: تمويل قصير الاجل استخدامها هما الائتمان التجاري والائتمان المصرفي

1. الائتمان التجاري :

يعرف بأنه نوع من التمويل قصير الاجل تحصل عليه الشركة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الاجلة للسلع التي تتجر فيها وتستخدمها في العملية التجارية . وتعتمد الشركة على هذا المصدر اكثر من الائتمان المصرفي . بل وقد يكون الوحيد المتاح لبعض الشركات . اما تكلفته فإنها تعتمد على شروط الموردين ففي غياب الخصم النقدي يعتبر في حكم التمويل المجاني ، غير انه قد ينقلب الى تمويل مكلف اذا لم تحسن الشركة استخدامه، فظلا عن ان عدم قيام الشركة بسداد مستحقات الموردين في الوقت المناسب قد

يترتب عليه الاساءة الى سمعتها في السوق ، بشكل قد يصعب معه الحصول على احتياجاتها بشروط معقولة اما اذا كان الموردون يقدمون خصماً نقدياً لعملائهم ، فان تكلفة الائتمان التجاري سوف تتوقف على ما اذا كانت الشركة تستفيد من الخصم ام لا .

2. الائتمان المصرفي : وهو القروض قصيرة الاجل التي تحصل عليها الشركة من البنوك . ويتميز بأنه اقل كلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها الشركة الاستفادة من الخصم .  
كما يعتبر مصدراً لتمويل الاصول الدائمة اسمية، التي تعاني من صعوبات في الحصول على تمويل من مصادر طويلة الاجل ، وهو اكثر مرونة من الائتمان التجاري اذ يأتي في صورة نقدية وليس بضاعة ، وان كان اقل مرونة منه في نواحي اخرى ، اذ لا يتغير تلقائياً مع تغير حجم النشاط .

ويأخذ الائتمان المصرفي احدى صورتين :

الاولى : مبلغ اجمالي تفرضه المنشأة مرة واحدة على ان تقوم بالوفاء بقيمة القرض والفوائد في التواريخ المتفق عليها .

الثانية: مبلغ اجمالي يمثل حد اقصى لما يمكن ان تقرضه الشركة خلال فترة متفق عليها ، وهو ما يطلق عليه بالسقف الائتماني . على ان يكون للشركة الحق في الحصول على المبلغ مرة واحدة او على دفعات حتى تصل جملة الاموال المفترضة الى الحد الاقصى المتفق عليه .

ثانياً : التمويل طويل الاجل

أ- التمويل بحقوق الملكية :

1. الاسهم العادية :

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية ، وقيمة دفترية ، وقيمة سوقية .

القيمة الاسمية: هي القيمة المدونة على قيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس .

القيمة الدفترية : تتمثل في قيمة حقوق الملكية - التي لا تتضمن الاسهم الممتازة - مقسومة على عدد الاسهم العادية المصدرة .

القيمة السوقية : هي القيمة التي يباع بها السهم في السوق وقد تكون اكثر او اقل من القيمة الاسمية او الدفترية.  
حقوق حملة السهم العادي :

1. الحق في التصويت في الجمعية العمومية اذا ما كان المستثمر يمتلك الحد الادنى من الاسهم الذي

يقره قانون الشركة

2. الحق في نقل الاسهم بالبيع او بأي طريق اخر .

3. الحق في الحصول على الارباح اذا ما قررت الجمعية العمومية توزيعها .

4. مسؤوليته محدودة بقدر حصته في رأس مال الشركة التي يمتلك اسمها.

اما العيوب في الاسهم العادية من وجهة نظر حاملها فمن ابرزها :

1. ان حاملها ليس له الحق في المطالبة بتوزيعات اذا لم تحقق المنشأة ارباحاً او اذا حققت ارباح ولم يتقرر توزيعها.

2. في حاله افلاس الشركة يكون حملة الاسهم العادية في اخر القائمة من حيث حصولهم على نصيب اموال التصفية اذ يأتون بعد حملة السندات والاسهم الممتازة.

انواع الاسهم العادية :

أ- من حيث حاملها وتنقسم الى :

1. اسهم اسمية : وهي التي يدون عليها اسم مالکها وكذلك في سجلات الشركة المصدرة لها . وتتصف هذه النوعية من الاسهم بانها اكثر امانا في حالة فقدانها اذ لا يمكن لمن يعثر عليها التصرف بها بيعا او شراء او الحصول على مقسوم ارباحها لانه ذلك يتطلب الرجوع الى سجلات الشركة المصدرة.

2. اسهم لحاملها : وهي التي لا يثبت عليها اسم مالکها ويمكن لحاملها التصرف بها وبيعها والحصول على مقسوم الارباح عند توزيعه دون الرجوع الى الشركة . ولذلك تتصف بانها اقل امانا من الاولى عند الضياع او السرقة .

ب- من حيث الحقوق لمالکيها : وتنقسم الى :

1. اسهم يحق لمالکها استلام مقسوم الارباح دوريا ولكن ليس له حق التصويت لمدة خمسة سنوات .

2. اسهم لا يستلم مالکها مقسوم ارباح لخمس سنوات ويحق لهم التصويت كاملاً وتدعى باسهم المؤسسين لان مجموعة المؤسسين تحتفظ بها .

مزايا استخدام الاسهم العادية كمصدر للتمويل طويل الاجل :

1. ان الشركة غير ملزمة قانوناً باجراء توزيعات لحملها .

2. تمثل مصدر دائم للتمويل ، اذ لايجوز لحاملها استرداد قيمتها من لشركة التي اصدرتها.

3. اصدار المزيد من الاسهم العادية يؤدي الى انخفاض نسبة القروض الى حقوق الملكية ، وهو ما يترتب عليه زيادة الطاقة الافتراضية المستقبلية للشركة .

4. جاذبيتها للكثير من المستثمرين لمواكبتها اسعار التضخم مما يعني حماية المساهمين من انخفاض القوة الشرائية لاموالهم المستثمرة اضافة الى الحصول على ارباح دورية وتحقيق مكاسب رأسمالية.

عيوب الاسهم العادية كمصدر للتمويل طويل الاجل :

1. ارتفاع التكلفة التي تتحملها المنشأة . ويرجع ذلك الى سببين :

أ- ان العائد الذي يطلبه حملة الاسهم عادة ما يكون مرتفعاً نظراً للمخاطر التي تتعرض لها الاموال المستثمرة .

ب- ان توزيعات الاسهم على عكس فوائد القروض لاتعتبر من بين التكاليف التي تخصم قبل حساب الضريبة ومن ثم لا يتولد عنها ضريبة.



2. ان اصدار اسهم جديدة يحتتمل ان يترتب عليه دخول مساهمين جدد مما يعني تشتت اكبر للأصوات في الجمعية العمومية ، وقد يؤدي هذا الى اضعاف المركز المالي للملاك القدامى .

#### الاسم الممتازة:

يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي . وتجمع الاسهم الممتازة بين سمات الاسهم العادية والسندات . سماتها المشتركة مع السهم العادي :

1. ان السهم الممتاز يمثل صك ملكية ليس له تاريخ استحقاق .
2. ان مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته .
3. لا يحق لحامله المطالبة بنصيبه من الارباح الا اذا قررت الادارة اجراء توزيعات .
4. قد يكون لحملة الاسهم الممتازة الاولوية في شراء الى اصدارات جديدة من الاسهم الممتازة .

اما سماتها التي تشترك فيها مع السندات فهي :

1. ان نصيب السهم من الارباح محدد بنسبة معينة من قيمته الاسمية .
2. يحق لحاملها الحصول على قيمتها او نصيبهم من اموال التصفية قبل حملة الاسهم العادية .
3. قد ينص على حق الشراكة في استدعاء الاسهم الممتازة والسندات .

الاسهم الممتازة كمصدر للتمويل :

تتمتع الشركات التي يعتمد على الاسهم الممتازة في التمويل ببعض المزايا منها :

1. ليست ملزمة قانونا بإجراء توزيعات في كل سنة تحقق فيها ارباح .
2. توزيعات السهم محدودة بمقدار معين يصرف النظر عما وصل اليه مستوى ارباح الشركة .
3. لا يحق لحامل السهم التصويت في الجمعية العمومية للشركة .
4. اصدار المزيد من الاسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الاموال المقرضة الى الاموال المملوكة وهو امر يترتب عليه زيادة الطاقة الافتراضية المستقبلية للمنشأة .
5. قد ينص قرار اصدار الاسهم الممتازة على حق الشركة في استدعاء السهم .

اما ما يعاب على الاسهم الممتازة :

1. ارتفاع تكلفتها نسبياً . فتكلفة التمويل بها تفوق تكلفة السندات ويرجع هذا الى ان توزيعات الاسهم الممتازة - عكس فوائد السندات - تخضع للضريبة ومن ثم لاتحقق المنشأة من ورائها وفورات ضريبية .
- 2- حملة الاسهم الممتازة يتعرضون لمخاطر اكبر من السندات ومن ثم يطالبون بعائد اعلى .

3- يأتي حملة الاسهم الممتازة بعد حملة السندات في حالة الافلاس وتوزيع اموال التصفية .  
4- رغم انه ليس لحملة هذه الاسهم المطالبة بنصيبهم من الارباح الا اذا قررت الشركة توزيعها الا انهم يحتفظون بحقهم مستقبلاً.

## 2. السندات :

السند يمثل مستند مديونية طويلة الاجل تصدره منشآت الاعمال كما تصدره الحكومات المركزية والحكومات المحلية ، ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق ، كما يعطيه الحق في سعر الفائدة بشكل دوري (كوبون) يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية .  
وللسند قيمة سوقية قد تزيد او تساوي او تقل عن القيمة الاسمية . وهذا يعني ان هناك فرصة لحامل السند أن يحقق ارباح رأسمالية كما قد يمتد بخسائر رأسمالية .وتحدد القيمة السوقية على ضوء درجة المخاطر التي يتعرض لها حامله والتي تتوقف على المركز المالي للشركة المصدرة والظروف الاقتصادية السائدة وخاصة مستوى اسعار الفائدة .

انواع السندات : تصنف السندات الى عدة انواع حسب معيار التصنيف المعتمد :

### 1. من حيث الشكل :

أ- السند الاسمي : وهو المسجل باسم مالكة ويتميز بان تدفع الفوائد للشخص المسجل باسمه ، وانه يحقق الحماية لصاحبه ضد السرقة او التلف او الضياع الا انه غير قابل للتداول بسهولة اذ ينبغي ان تتخذ اجراءات نقل الملكية في سجلات الشركة المصدرة .

ب- السند لحامله : وهو غير مدون عليه اسم مالكة وبالتالي فهو يعد ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع والشراء او التنازل . وفي تاريخ استحقاق الفائدة يتقدم حامله لتحصيل قيمتها .

### 2. من حيث جهة الاصدار :

أ- سندات منشآت الاعمال :

وهي صكوك مديونية تصدرها الشركات وهي بمثابة عقد بموجبه يقرض الطرف الثاني مبلغاً معيناً الى الطرف الاول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائده في تواريخ محددة .

ب- سندات حكومية :

وهي صكوك مديونية تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد اضافية لتغطية العجز في موازنتها او مواجهة التضخم .

وينظر المستثمر الى السندات الحكومية انها اكثر جاذبية ، اذ عادة ما يعفى عائدها من الضرائب كما تقل فيها مخاطر التوقف عن السداد .

3. من حيث الاجل :

- أ- سندات قصيرة الاجل : وهي التي يتراوح اجلها لاقل من خمسة سنوات.
- ب- سندات متوسطة الاجل : وهي التي يتراوح اجلها بين (5-10سنوات).
- ج- سندات طويلة الاجل : وهي التي يتراوح اجلها بين(10سنوات فاكثر).

4. من حيث شرط الاستدعاء :

أ- سندات يمكن استدعائها :

وهي التي يمكن للشركة المصدرة لها ان تقوم باعادة شرائها من حاملها وعادة يحصل حامل السند في مقابل ذلك الحق على قيمة عند الاستدعاء تفوق قيمته الاسمية . وهذه الزيادة يطلق عليها علاوة الاستدعاء ويمثل حق الاستدعاء ميزة للشركة المصدرة ، ففي حالة انخفاض اسعار الفائدة في السوق يمكن للشركة اصدار سندات جديدة بفائدة اقل لتحل محل السندات القديمة ذات الفائدة المرتفعة ، وقد لا يقتضي الامر اصدار سندات جديدة لتمويل عملية السندات القديمة خاصة اذا كانت الشركة تقوم باحتجاز ارباح بصفة دورية لاستخدامها لهذا الغرض .

ب- سندات غير قابلة للاستدعاء :

وهي التي لا يمكن للشركة استدعائها او اعادة شراؤها طيلة عمر السند .

## التحليل المالي

**مفهومه:**

هو الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها واثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الاسباب التي ادت الى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوه في السياسة المالية والبيعية والانتاجية التي تعمل الشركة بموجبها ويُمكن من تخطيط للنواحي المالية في الشركة.

هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً ، اذا فهو عملية للحكم عن تقييم الأداء وهذه العملية تتطلب فهم مشترك وحكم بالإضافة الى أساليب تحليلية والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي التحليل والتفسير للكشوفات المالية والبيانات المالية الأخرى فالتحليل المالي يمكن المستفيدين من فهم الأرقام الواردة في الكشوفات المالية كما يمكن اعتماده كأساس في اتخاذ القرارات

المالية فهناك عدد كبير من المستفيدين من التحليل المالي: الإدارة ، المالكون ، الدائنون ، المجهزون ، وغيرهم. الى ان الإدارة هي المستفيد الأساس من التحليل المالي ويشمل التحليل المالي ثلاثة مراحل **أولاً: التهيئة:** وتشمل التهيئة للتحليل المالي على تحديد الأهداف وتجميع الكشوفات المالية والبيانات المالية الأخرى اللازمة في التحليل فالأهداف تعتمد على ما ينشده المحلل من التحليل المالي فالإدارة تحلل الكشوفات المالية لتساعدها في التخطيط واتخاذ القرارات التي تنقسم الى قرارات تشغيلية وقرارات مالية وان المتابعة المستمرة لتنفيذ هذه القرارات ، قياس النتائج ، ومقارنتها مع كل ما هو مخطط تستلزم أدوات لقياس الأداء ولعل التحليل المالي هو افضل أداة للكشف عن أداء الشركة اذ يلخص نتائج الأداء في الماضي ونواحي القوة والضعف وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً.

**ثانياً: الحساب والتفسير:** بعد ما تحدد الأهداف ويتم الحصول على البيانات تحدد الأساليب التي تكشف عن وضع المنشأة وادائها ومن بين الأساليب الأكثر استخداماً هي النسب المالية والتحليل الافقي والعمودي.

**ثالثاً: التقييم :** وهي المرحلة الأخيرة التي تحدد أهمية التحليل المالي وتطوير الاستنتاجات والتوصيات ويبدأ التقييم من خلال مقارنة نتائج التحليل المالي للمنشأة مع المعايير المناسبة عند ذلك تكون الإدارة استنتاجات عن أداء المنشأة في ضوء التقييم.

استخدامات التحليل المالي: يستخدم التحليل المالي في :-

- 1- التخطيط المالي للمنشأة.
- 2- اعداد التنبؤات المالية.
- 3- قياس ربحية المنشأة وسيولتها.
- 4- الرقابة المالية.
- 5- تقييم مدى كفاءة ادارة المنشأة.

المستفيدون من التحليل المالي : يستفيد من التحليل المالي عدة جهات منها:-

- 1- الادارة المالية داخل المنشأة:

في كل منشأة محلل مالي داخلي يقدم نتائج تحليلية الى الإدارة المالية ثم الإدارة العليا ومديري الادارات ورؤساء الأقسام. ولكل من المستويات الإدارية في المنشأة اهتمامات تختلف نسبياً من مستوى الى آخر.

والتحليل المالي يستفاد منه لتحقيق هدي الادارة المالية وهما: السيولة المناسبة من خلال ادارة الموجودات والمطلوبات , وتحقيق أقصى الأرباح على المدى الطويل من خلال الاهتمام بوظيفة

كشف الدخل التي تبين مواطن القوة والضعف من خلال المبيعات وهامش الربح والتكاليف, كذلك تستفيد ادارة الشركة من التحليل المالي في الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات اذ تحتاج الى معلومات مفصلة ذات طابع احصائي ملائم.

2- المصارف والمقرضون عموماً والدائنون التجاريون وجملة السندات.

3- الدولة: باعتبارها كمشتر مالي كبير ولغرض احتساب الضرائب والرقابة على الاسعار والارباح ومتابعة نمو المنشآت المستفيدة من المساعدات المالية للحكومة ويستفيد منه ايضاً ادارة الاسواق المالية التي قد تكون تابعة للحكومة.

4- المستثمرون في القطاع الخاص: ويتركز اهتمامهم على كشف الدخل لتقدير الربحية المتوقعة ثم الاهتمام بالميزانية العمومية لمعرفة سيولة المنشأة وكذلك لاكتشاف فرص الاستثمار الجديدة لدى المنشأة التي تلائم رغباتهم من حيث استقرار العائد ونموه السريع.

## انواع التحليل المالي:

1- التحليل الرأسي

2- التحليل الافقي

3- التحليل النسبي

## ادوات التحليل المالي

المادة الاولية للمحلل المالي والتي يستقرئ فيها ملاحظاته واستنتاجاته هي المعلومات المستقاة من

السجلات المحاسبية للمنشأة وخاصة القوائم المالية والتي تتمثل في: \_

أ- الميزانية العمومية

ب- قائمة كشف الدخل

خطوات التحليل المالي: \_

1- تحديد الهدف في التحليل.

2- تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها .

3- اختبار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.

- 4- اختبار الاسلوب الملائم من اساليب التحليل.
- 5- معالجة المعلومات بموجب اسلوب التحليل الذي تم اختياره.
- 6- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج.
- 7- تحديد مدى واتجاه انحراف المنشأة عن معيار المستخدم.
- 8- تتبّع العوامل التي ادت الى ذلك الوضع الى جذورها الحقيقية.
- 9- الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل.
- 10- وضع التوصيات واقتراح الحلول الملائمة.

#### من الذي يقوم بالتحليل؟

يقوم بالتحليل فئات متعددة من داخل المنشأة وخارجها كلٌ لغرض معين يسعى اليه ومنها: \_

- 1- المدير المالي.
- 2- الدائنون التجاريون والمصارف والمؤسسات المالية المقرضة.
- 3- المستثمرون.
- 4- بيوت الخبرة المالية.

### معايير التحليل المالي (الشرح المطلوب لمعيار واحد فقط)

يتم تحليل المنشأة مالياً في نواحي معينة مثل نسبة التداول او الارباح الموزعة الى رأس المال او نصب السهم,,, وذلك بمقارنة هذه النسب بأحد المعايير التالية: \_

- 1- المعيار النمطي: حيث يتم مقارنة السائد في الشركة بمعيار نمطي مطلق فاذا كانت معها او قريبه منها فيكون الوضع سليماً والا فان الامر يثير التساؤل ويتطلب المزيد من البحث
- 2- معيار الصناعة: اي ان المعدل السائد في الصناعة التي تنتمي اليها الشركة يتم مقارنة النسب التي تكشف عنها عملية التحليل المالي للشركة مع معيار الصناعة فاذا كانت مساويه او مقاربه لها فوضعها جيد والعكس صحيح مثل مقارنة معدل الربح للشركة مع معدل الربح في القطاع الذي ننتمي اليه.
- 3- المعيار التاريخي: ويتم باستخراج النسبة المعينة لسنوات متتالية للشركة الواحدة ثم يستخرج المتوسط الحسابي لها ويعد المعيار التاريخي لتلك الشركة, ويتم مقارنة النسبة التي تكشفها القوائم

- المالية في سنة ما مع المعيار التاريخي لها. فان كانت اقل كانت دون المتوسط السائد في الماضي وان كانت اعلى من المتوسط كانت جيدة وان كانت متطابقة معه كانت مساويه للمتوسط السائد.
- 4- المعيار الوضعي: ويتم تحديده من قبل جهات متخصصة في القطاع الذي تعمل فيه الشركة , فان كانت السنة متطابقة معه فالأمور جيدة والا فان الشركة مخالفة ويتطلب الامر اجراء تصحيح وقد تتعرض الشركة للعقوبات من قبل الهيئة واطعة المعيار
- 5- الاتجاه: قد يم دراسة النسب او الارقام التي تكشفها القائمة المالية مع الارقام في السنوات السابقة لاكتشاف اتجاه هذه النسبة هل هو في تزايد ام تناقص ام ثبات وتقيم الشركة فيما يتعلق بهذه النسبة بموجب هذا الاتجاه.
- 6- المركز النسبي: ويتم تحديد المركز النسبي للشركة بعد ترتيب الشركات تنازليا بموجب معيار معين إما داخل القطاع الذي تنتمي اليه الشركة وإما بشكل عام بحيث يتم تقييم الشركة بموجب الرقم المتسلسل الذي تحصل عليه في جدول الترتيب.

### النسب المالية

#### اولا : نسب السيولة :

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للشركة في المدى القصير ، أي قدرة الشركة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الاجل ، وبالتالي تظهر الى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها الى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة ، وان عدم وجود سيولة كافية يؤدي الى زيادة المخاطرة المالية للشركة فضلا عن عدم امكانيتها من الحصول على التمويل الا بشروط قاسية لذلك الشركة تهتم كثيراً بهذه النسبة ، مع ملاحظة ان الاحتفاظ بسيولة كبيرة داخل الشركة يفوت عليها فرصة العوائد المحتملة من استثمار هذه الأموال .

#### 1-نسبة التداول :

تقيس مدى امكانية الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة الاداء خلال السنة المالية من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية ويتم حسابها بالمعادلة الاتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وعادة ما تكون النسبة المعيارية التي يتم القياس على ضوءها هي 2:1 فالزيادة عن هذه النسبة تعني ان الشركة تتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماتها، اما إذا كانت النسبة اقل من النسبة المعيارية فان ذلك يعني ان الشركة تعاني من نقص في سيولتها لمواجهة التزاماتها، وهذا قد ينعكس على هامش الامان الذي توفره الشركة عادة لعملائها الدائون.

وزيادة النسبة قد يكون سببه زيادة الاموال المستثمرة في واحد او اكثر من الموجودات المتداولة او انخفاض رصيد واحد او اكثر من بنود المطلوبات (المطلوبات) المتداولة .

اما انخفاض النسبة فقد يكون سببه اما انخفاض الاموال المستثمرة في الموجودات (الموجودات) المتداولة ، او ضخامة رصيد واحد او اكثر من بنود المطلوبات (المطلوبات) المتداولة.

اما عيوب هذه النسبة فهي انها تعامل الموجودات المتداولة معاملة واحدة اذ تفترض ان المخزون هو من الموجودات التي يسهل تحويلها الى نقد.

وبالرجوع الى الميزانية العمومية لشركة الاستثمارات المبينه في اخر الفصل نجد ان :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{30000}{9900} = 3.03$$

متوسط الصناعة = 3.9 مرة

وهذا يعني ان الموجودات المتداولة تزيد عن ثلاثة اضعاف المطلوبات المتداولة في الشركة . وبتعبير اخر ان كل دينار من المطلوبات المتداولة يقف مقابله 3.03 دينار من الموجودات المتداولة ومع ذلك فان هذه النسبة لا تسر الدائون ، نظراً لأنها تبدو اقل من مثيلاتها عن مستوى الصناعة 3.9 مرة الامر الذي يعني ان الشركة قد تواجه صعوبة في تسديد التزاماتها المالية اتجاه الدائون. لذا على الادارة التعرف على الاسباب التي ادت الى ذلك فقد يرجع السبب الى انخفاض الاموال المستثمرة في واحد او اكثر من الاموال المتداولة ، او يرجع ضخامة واحد او اكثر من بنود الموجودات المتداولة .

2- نسبة التداول السريعة :

لتلافي النقد لنسبة التداول السابقة بسبب وجود عناصر يصعب تحويلها الى نقد بالسرعة الممكنة مثل المخزون ، فقد تم الاتفاق على استخدام هذا المؤشر بان يؤخذ الموجودات المتداولة - باستثناء المخزون السلعي - كبسط لها والمطلوبات المتداولة مقاما لها . وتحسب النسبة كالآتي :



الموجودات المتداولة – المخزون  
نسبة التداول السريعة  
المطلوبات المتداولة

والنسبة المعيارية لهذه النسبة هي 1:1 فاذا كانت اعلى من هذا المعيار فان وضع المنشأة جيد من حيث قدرتها على سداد التزاماتها المالية . اما الانخفاض فيها فيشير الى مخاطر كبيرة في السيولة مما يقلل من قدرتها على سداد التزاماتها .

$$\frac{12000-30000}{9900} = \text{نسبة التداول السريعة}$$

$$= 1.8 \text{ مرة}$$

$$\text{متوسط الصناعة} = 1.6 \text{ مرة}$$

وهذا يعني ان كل دينار من المطلوبات المتداولة يقف في مقابله 1.8دينار من الموجودات سريعة التحويل الى نقدية . وعلى عكس نسبة التداول فان نسبة السيولة السريعة تشير الى ان الشركة في موقف افضل من وجهة نظر السيولة . فقد بلغت نسبة التداول السريعة 1.8مرة وهي اعلى من متوسط الصناعة .

3- نسبة النقدية وشبه النقدية:

تفرض هذه النسبة ايضا صعوبة تحصيل المستحقات المالية للشركة لدى الغير قبل سنة ، فان سيولة الشركة ستحصر في النقدية والموجودات المتداولة التي لاتوجد صعوبة تذكر في تسيلها مثل الودائع المصرفية واذونات الخزانه وغيرها من الاوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقدية بسرعة ودون خسائر رأسمالية تذكر . وتحسب كالآتي:

$$\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية (اوراق مالية)}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{نسبة النقدية وشبه النقدية}$$

$$\frac{6100 + 1400}{9900} = \text{نسبة النقدية وشبه النقدية}$$

$$= 0.76 \text{ مرة}$$

$$\text{متوسط الصناعة} = 0.80$$

ومما يذكر انه اذا كانت تلك النسبة مساوية او تزيد عن الواحد الصحيح . فقد يكون ذلك مؤشراً على افراط الشركة في توفير السيولة ، فهو يعني انها تحتفظ بموجودات سائلة تساوي او تزيد على التزاماتها قصيرة الاجل . كما يعني ان الشركة تحتفظ بأصول نقدية لاتدر عائداً او عائد ضئيل .وهذا لابد ان يترك اثره على مؤشرات الربحية وعلى ثروة الملاك . وفي هذه الشركة فان النسبة اقل من متوسط الصناعة بقليل الا ان الشركة لاتواجه صعوبة في مسالة السيولة.

4- سيولة الذمم :

عندما يكشف المحلل المالي ان نسبة التداول او نسبة التداول السريعة تقل عن مثيلاتها على مستوى الصناعة ، فان واجبه القيام بتحليل كل بند من بنود الموجودات المتداولة خاصة الذمم والمخزون للتأكد من مدى سيولتها ويتم قياس سيولتها بمتوسط فترة التحصيل ومتوسط فترة التخزين وكما يلي :

أ- متوسط فترة التحصيل :

ويقصد بها متوسط الفترة الزمنية التي تمضي منذ اتمام صفقات البيع الى ان يتم تحصيل قيمتها وتحسب كالآتي :

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{اجمالي الذمم} \times 360}{\text{صافي المبيعات الاجلة}}$$

$$= \frac{360 \times 10000}{51000}$$

متوسط فترة التحصيل = 71 يوم

متوسط الصناعة = 64 يوماً

وبما ان متوسط فترة التحصيل للشركة اكبر مما في مستوى الصناعة ، مما يعني ان الحسابات المدينة لا تتحول الى نقدية بنفس السرعة التي في الصناعة ويمكن ان يعزى ذلك الى عيب في السياسة الائتمانية او في سياسة التحصيل او كلاهما . كما قد يعزى الى وجود طاقة عاطلة لدى الشركة الامر الذي شجعها على مد فترة الائتمان على امل زيادة المبيعات . ب- سيولة المخزون :

ويقصد بها متوسط الفترة التي تمضي من دخول البضاعة للمخازن حتى تحصل قيمتها . ويمكن تجزئة تلك الفترة الى فترتين :

الاولى : هي متوسط فترة التخزين وتمثل متوسط فترة بقاء البضاعة المشتراة في المخازن حتى يتم بيعها .  
 الثانية : تمثل الفترة التي تمضي منذ بيع البضاعة حتى تحصيل قيمتها ، والتي سميناها متوسط فترة التحصيل.  
 والاولى يتم حسابها كالآتي :

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{رصيد المخزون} \times 360}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360 \times 1200}{3800}$$

متوسط فترة التخزين = 114 يوم

متوسط الصناعة = 111 يوم

فاذا كانت مبيعات الشركة على الحساب (اجله ) فان :

سيولة المخزون = متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل

ولما كانت فترة التحصيل هي 71 يوماً

فان السيولة المخزون = 114 + 71 = 185 يوماً

ومتوسط الصناعة = 111 + 64 = 175 يوماً

وعليه فان مقارنة سيولة المخزون في الشركة المبحوثة مع متوسط الصناعة تكشف عن ان البطء في تحويل

المخزون الى نقدية يرجع الى البطء في تحويل المخزون الى مبيعات ( الشق الاول من معادلة سيولة المخزون)

، كما يرجع الى البطء في تحويل الحسابات المدنية الى نقدية (الشق الثاني من المعادلة المذكورة).

ولما كانت نسب السيولة الثلاث الاولى هي الاساس في قياس سيولة الشركة ولحسم التعارض بين نتائج تلك

النسب فان اختيار أي واحد من النسب الثلاث سيكون كالآتي :

أ- اذا كانت سيولة الذمم والمخزون اقل من سنة ، فان هذا يعني انه يمكن الاعتماد عليهما في سداد الالتزامات

قصيرة الاجل مما يعني ملائمة نسبة التداول كمؤشر مقبول للسيولة .

ب- اذا كانت سيولة الذمم أقل من سنة بينما سيولة المخزون اكثر من سنة ، فان نسبة التداول السريعة هي الملائمة ، على اساس ضرورة استبعاد المخزون طالما لايمكن الاعتماد عليه في الوفاء بالالتزامات التي سوف تستحق خلال سنة .

ج- واخيراً اذا كانت سيولة كل من الذمم والمخزون اكثر من سنة حينئذ تصبح نسبة النقدية وشبه النقدية هي المقياس المقبول للسيولة.